وما زال وأخواتها: لا يتقدم خبرها عليها، لمكان (ما) إلا عند ابن كيسان، وليس يخالف في أن كان إلى صار لا يتقدم خبرها عليها إلا إذا نفيت بما.

وما دام: لا يتقدم خبرها عليها اتفاقا؛ لكونها صلة لما.

وجواز توسط الخبر عام في جميعها، وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتمل المقدمة الصدق والكذب، ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار.

وما أوجبه كونُ المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء، وكون المبتدأ منزلا منزلة الخبر من تقدم المبتدأ، لا يجب في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما, ولا يدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضي إلا ما يناقض معناها المضي منها.

باب (إن وأخواتها)

كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فأصله ألا يعمل، وما اختص بالاسم أو بالفعل ولم يكن كالجزء منه وجب أن يعمل، وإن وأخواتها مما يختص بالاسم لا كجزء منه فأصلها أن تعمل.

وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يعمل الجر، ولا يعمل الرفع والنصب إلا لشبهه بما يعملهما كشبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى، والذي استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفا، وإن لحقها مع ضمير المتكلم نون الوقاية على نحو ما مضى مفصلا، وإن طلبت اسمين طلب الفعل المتعدي لهما، وإن فتحت أواخرها كالماضي، وإن رفعت أحدهما ونصبت الآخر كما يفعل الفعل المتعدي، إلا أنه قدم فيها وجوبا ما أصله أن يتأخر في الفعل تنبيها على أن عملها غيرُ متأصل.

فكل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه إنَّ ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام، بخلاف كان إلى صار، ولا يجوز تقديم الخبر عليها ولا توسطه بخلاف كان إلى صار، إلا أن يكون ظرفا فيجوز التوسط.

وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) كان الإلغاء أحسن، وقد تعمل، والعمل في إن وأنَّ أضعف منه في أخواتها، وموضع السماع ليت، وكلها لا تدخل على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بالظرف، ولا على معمول خبرها المقدم عليه، ولا على الفصل بين اسمها وخبرها اللام سوى إنَّ، وكلها لا يعطف على موضعها، ولا على موضعها مع اسمها سوى إنَّ ولكن، وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي، ومطلقا على رأي إن ظهر الإعراب في معمولها فبعد الخبر وإلا فمطلقا، وتنفرد لكنَّ ببطلان العمل فيها مع التخفيف.

باب

إنَّ المكسورة: متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة، ومتى خففت وألغيت ووليتها الأسماء فمبتدآت ويجب إثبات اللام، فإن وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر عند البصريين ولزمت اللام، ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل ويجب إثبات اللام.

وأن المفتوحة تخفف وتثقل، وهي في خفتها: إما ملغاة وإما معملة، فالمعملة كالمثقلة، والملغات تليها الأسماء والأفعال فإذا وليتها الأسماء فمبتدآت وإذا وليتها الأفعال فالأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس أو نفي أو توقع، وما بعدها من الأسماء والأفعال في موضع خبرها واسمها محذوف لفظا موجود معنى، هذا معنى الإلغاء فيها بخلاف المكسورة، وحكم العطف على المضمر في أخبارها من مسائل باب العطف.

وفي لعل لغات ست: والفرق بين الناصبة للفعل والناصبة للاسم الملغاة: أن المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق، وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل بينها وبينه بحرف نفي أو تنفيس أو توقع، وأنها تجيء بعدها جملة ابتدائية والناصبة للفعل بعكسها.

والاسمية على مذ أغلب، وإذا وليها ما ليس بزمان قدر بينه وبينها زمان مضاف إليه لفظا ومعنى إن كان اسما أو في حكمه، وإن كان فعلا فإلى مصدره معنى وإليه لفظا.

وتجيء إنْ شرطية وزائدة وبمعنى ما، وأن تفسيرا وزائدة.

لكن: إذا خففت لم تعمل وقد بُين حكمها في باب العطف.

كأن: تخفف وتثقل فتعمل وتلغى، ومعنى الإلغاء فيها معناه في أن المفتوحة.

ليت: عند الكوفيين تنصب اسمين، وقدرها الفراء بتمنيت، وليس قوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعا بمثبت لذلك، وقد جروا بلعل منبهة على الأصل، وأشربها معنى ليت من قرأ {فأطلعَ} نصبا.

باب (كسر همزة إن)

إن تكسر مبتدأة وجواب القسم وفي خبرها اللام وصلة وبعد واو الحال، وبعد القول المجرد من الظن والطلب، وما عدا هذه المواضع فبخلافها، وإن شئت قلت: كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي فيه مكسورة، وما انفرد بأحدهما بخلافه، وإن شئت قلت: كل موضع هو للاسم المفرد فهي فيه مفتوحة، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف.